



مركز الإحصاء STATISTICS CENTRE

بيان صحفي

التاريخ: 2017 / 03 / 25

اقتصادية ابوظبي ومركز الاحصاء يعلنان عن مشروع الرقم الوطني الموحد للمنشآت الاقتصادية في إمارة ابوظبي

خليفة المنصوري .. المشروع يهدف الى توفير وإنتاج المؤشرات والبيانات الإحصائية الموثوقة
لتسهم في خدمة أهداف التنمية الشاملة بإمارة ابوظبي

بطي القبيسي: استكمال تفعيل الرقم الوطني الموحد للمنشآت الاقتصادية في إمارة ابوظبي بنهاية
عام 2017 ويعد خطوة أساسية لتنظيم وتطوير الخدمات الحكومية الرقمية

أعلنت دائرة التنمية الاقتصادية ابوظبي ومركز الاحصاء ابوظبي عن مشروع تفعيل الرقم الوطني الموحد للمنشآت الاقتصادية والذي سيتم إنجازه مع نهاية العام الجاري 2017، بهدف وضع جميع بيانات المنشآت الاقتصادية العاملة في إمارة أبوظبي ضمن قاعدة بيانات مركزية وموحدة.

وتعمل دائرة التنمية الاقتصادية ممثلة بمركز ابوظبي للاعمال ومركز الاحصاء ابوظبي بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة على استكمال مشروع "الرقم الوطني الموحد للمنشآت الاقتصادية " والذي يأتي انطلاقا من واقع تسجيل وترخيص جميع الشركات والمنشآت الاقتصادية في إمارة أبوظبي.

وأكد سعادة خليفة بن سالم المنصوري وكيل الدائرة بالانابة أهمية مشروع الرقم الوطني الموحد للمنشآت الاقتصادية في بناء نظام احصائي دقيق للمنشآت الاقتصادية المسجلة في إمارة ابوظبي يسهم في توفير وإنتاج المؤشرات والبيانات الإحصائية الموثوقة بوتيرة أسرع لتسهم إسهاماً فاعلاً في خدمة أهداف التنمية الشاملة ودعم متخذي القرار ورسمي الخطط والسياسات ورجال الأعمال وغيرهم من مستخدمي البيانات.





مركز الإحصاء STATISTICS CENTRE

وأوضح بأن مركز الإحصاء ابوظبي ومركز ابوظبي للاعمال بدائرة التنمية الاقتصادية يسعيان الى انجاز هذا المشروع الاستراتيجي الهام والذي من شأنه ان يحقق جملة من الاهداف التي تساعد حكومة امارة ابوظبي على التحول الرقمي للبيانات الاقتصادية وخاصة تلك المرتبطة بالانشطة الاقتصادية في مختلف المجالات .

وأشار سعادة خليفة المنصوري إن قاعدة البيانات التي سيبني عليها المشروع متوفرة لدى مركز ابوظبي للاعمال حيث يقوم مركز الإحصاء ابوظبي باعداد منهجية الرقم الموحد للمنشات الاقتصادية بالاعتماد على معلومات رئيسة تحدد بشكل واضح العديد من البيانات الخاصة بالمنشأة والتي تتضمنها استمارة التسجيل والترخيص التجاري.

وأضاف ان عمليات التحليل واعداد المؤشرات والدراسات الاقتصادية ستعتمد بشكل رئيس على الرقم الوطني الموحد للمنشات الاقتصادية باعتباره مصدر هام للمعلومات المتوفرة عن المنشآت الاقتصادية المسجلة في امارة ابوظبي الامر الذي سيسهم في سهولة الحصول على هذه البيانات من مصدرها عبر هذا النظام.

وأكد سعادة خليفة المنصوري أهمية الرقم الوطني الموحد للمنشآت باعتباره خطوة أساسية لتنظيم وتطوير خدمات حكومة أبو ظبي والتحول بشكل تدريجي إلى مجتمع رقمي، مشيراً الى أن المشروع يخدم العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية، ويساعد في تحقيق الأمن الاقتصادي في إمارة أبو ظبي، وتحسين بيئة الأعمال وغير ذلك من النتائج التي يصعب حصرها.

ومن جانبه أوضح بطي احمد محمد القبيسي المدير العام " لمركز الإحصاء - أبو ظبي بأن أهمية المشروع تتلخص في توفير إطار عام لكافة البيانات المنشآت الاقتصادية من خلال إنشاء رقم تعريفني موحد لجميع المنشآت

الاقتصادية وتوحيد السجلات التجارية والصناعية والمصدرين والمستوردين والوكلاء التجاريين في قاعدة بيانات مركزية واحدة تسهم في تطوير النظام الإحصائي لإمارة أبو ظبي .





مركز الإحصاء STATISTICS CENTRE

كما أكد القبيسي بان المشروع ثمرة المبادرة التي تبناها المركز، حيث تم بلورة المبادرة بناء على متطلبات واحتياجات العمل الاحصائي ودعمه بأحدث الوسائل المتاحة للحصول على البيانات بأسهل وأسرع الطرق وأقل تكلفة مالية وبشرية ممكنة.

وبناء على مخرجات المبادرة والتوصية التي رفعها من قبل المركز، فقد تم تشكيل فريق عمل من الجهات ذات العلاقة بناء على قرار من المجلس التنفيذي ، حيث يتولى الفريق مهمة الاعداد والتخطيط لتنفيذ مشروع الرقم الوطني الموحد ووضع خطط تفصيلية لمراحل عمل المشروع وفق سياسات ومعايير يتم تحديدها ، و دراسة الربط الإلكتروني مع مركز الإحصاء- أبوظبي وتبادل البيانات .

وبعيدا عن الأهداف الإحصائية لهذا المشروع، فإن الرقم الوطني الموحد للمنشآت يعد خطوة أساسية لتنظيم وتطوير خدمات حكومة أبوظبي والتحول بشكل تدريجي إلى مجتمع رقمي (Digitalization)، ويخدم المشروع العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية، ويساعد في تحقيق الأمن الاقتصادي في إمارة أبوظبي، وتحسين بيئة الأعمال وغير ذلك من النتائج التي يصعب حصرها.

واضاف أن الرقم الوطني الموحد للمنشآت هو رقم معياري يمنح لكل منشأة ويتكون من 14 خانة أساسية، ترمز كل خانة لواحد أو أكثر من خصائص المنشأة المعنية. ويكون هذا الرقم الموحد بمثابة هوية للمنشأة تنطوي تحته جميع المعلومات الخاصة بهذه المنشأة، ومن خلاله تتعامل هذه المنشأة مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، تماما كما هو الحال بالنسبة لرقم بطاقة الهوية الموحد لجميع الأفراد الذين يقيمون في دولة الإمارات العربية المتحدة.





مركز الإحصاء STATISTICS CENTRE

وذكر أن مشروع الرقم الموحد للمنشآت الاقتصادية يقوم على التعاون المشترك بين جميع الجهات المانحة للترخيص الاقتصادي في إمارة أبو ظبي لإصدار رقم خاص بكل منشأة اقتصادية عاملة بالإمارة، على أن يمنح هذا الرقم حصرياً لكل منشأة عند ترخيصها ولا يتم منحه لمنشأة أخرى حتى في حالة تصفية المنشأة أو إلغاء ترخيصها الصادر من الجهة المعنية.

وأشار القبيسي إلى أن هناك أكثر من 100 ألف منشأة اقتصادية (تجارية، صناعية، سياحية) في إمارة أبو ظبي، تعطي على أثره العديد من الجهات الحكومية وشبه الحكومية أرقاماً ورموزاً تعريفية مختلفة ومتباينة لهذه المنشآت حيث يهدف مشروع الرقم الوطني الموحد إلى توحيد وتنسيق هذه الجهود بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال والخدمات الحكومية، حيث هناك العديد من الجهات التي تمنح أرقاماً للمنشآت الاقتصادية دون أن تكون هناك مرجعية موحدة.

وأشاد سعادة بطي القبيسي بتعاون الجهات الحكومية لتحقيق مشروع الرقم الوطني الموحد، الذي يعد إنجازاً كبيراً من شأنه تنظيم العمل الحكومي وتوحيد الأساس ما يحقق النتائج المرجوة وينصب بشكل مباشر في الارتقاء بالخدمات على صعيد كافة القطاعات والمجالات، مؤكداً بدوره حرص المركز على استمرار التعاون الوثيق ودعم الجهات الحكومية لتأسيس آلية أكثر فاعلية بهدف الاستفادة القصوى من الموارد الإحصائية في إمارة أبو ظبي، وبناء نظام إحصائي يرتكز على أسس علمية راسخة ويقدم مؤشرات عالية الجودة من حيث الدقة والتوقيت والملاءمة لاحتياجات المستخدمين بمختلف فئاتهم.

الجدير بالذكر أن مشروع الرقم الوطني الموحد للمنشآت الاقتصادية تم إطلاقه على عدة مراحل وذلك بالتعاون بين مركز الإحصاء - أبو ظبي و مركز أبو ظبي للأعمال التابع لدائرة التنمية الاقتصادية وذلك بالتنسيق مع عدد من الجهات ذات العلاقة في يناير 2015 على الرخص التجارية الصادرة من مركز الأعمال، وفي أبريل 2015 تم إطلاق الرقم الوطني الموحد لجميع المناطق الحرة في إمارة أبو ظبي، وكذلك التراخيص السياحية كما تم إطلاق الرقم الوطني الموحد لها في مارس من عام 2016.





مركز الإحصاء STATISTICS CENTRE

وبحمد الله تم الانتهاء من تطبيق الرقم الوطني الموحد لجميع الجهات المصدرة للرخص في إمارة أبو ظبي في نهاية عام 2016. وسيتم تفعيل الرقم الوطني الموحد للمنشآت الاقتصادية على جميع الجهات ذات العلاقة خلال هذا العام، وبهذا تكون اهداف المشروع قد استكملت وتم إنشاء قاعدة بيانات مركزية حديثة حول كافة المنشآت الاقتصادية العاملة في إمارة أبو ظبي .





مركز الإحصاء STATISTICS CENTRE

معلومات عن مركز الإحصاء - أبوظبي

مركز الإحصاء - أبوظبي هو المصدر الرسمي للبيانات الإحصائية في إمارة أبوظبي، وقد تم إنشاؤه في الثامن والعشرين من شهر أبريل عام 2008 وفقاً للقانون رقم (7) سنة 2008، الذي صدر بمرسوم من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله-. وبموجب هذا القانون، فإن المركز مسؤول عن تطوير وتنظيم العمل الإحصائي في إمارة أبوظبي وإنتاج وتحليل ونشر جميع الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالإمارة، كما يقوم المركز بتنسيق عملية التكامل والتناغم للإحصاءات المنتجة بواسطة الدوائر والجهات المحلية الأخرى، والعمل مع هذه الجهات فيما يتعلق بتوحيد المفاهيم والتعاريف الإحصائية.

وباعتباره الجهة الرسمية المعنية بجمع ونشر البيانات الإحصائية في إمارة أبوظبي، يتولى المركز مهام إعداد خطط برامج العمل الإحصائي لخدمة برامج التنمية، وإجراء المسوح الإحصائية الميدانية بما لا يتعارض مع مقتضيات مصلحة العمل الإحصائي على مستوى الدولة، هذا بالإضافة إلى جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية ونتائج المسوح المتعلقة بالمجالات السكانية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والبيئية والزراعية والثقافية، وغيرها، وذلك وفق معايير عالمية ومبادئ أساسية مهمة تتعلق بالاستقلالية المهنية، الحيادية، الموضوعية، الثقة، السرية الإحصائية، فضلاً عن ملائمة الكلفة وجودة الإحصاءات.

ومن هذا المنطلق، فإن مركز الإحصاء - أبوظبي يلعب دوراً محورياً في دفع مسير التنمية الشاملة في الإمارة، وذلك بتوفير المعلومات الإحصائية المطلوبة لصياغة الخطط والبرامج والسياسات المعتمدة على الحقائق الأرقام الحديثة والدقيقة. ويسعى المركز لأن يكون ركيزة أساسية تسهم إسهاماً فعالاً في خدمة متخذي القرار ورأسي السياسات، وإنارةً درب التطور والنمو في المجتمع، سواء للجمهور أو مجتمع الأعمال والباحثين ووسائل الإعلام وغيرها، وذلك في إطار عمله كمصدر رئيسي لجمع البيانات الإحصائية وفق معايير وأساليب وتقنيات حديثة، ومن ثم دراستها وتحليلها واستخراج المؤشرات التي تخدم أهداف التنمية.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:





مركز الإحصاء
STATISTICS CENTRE

بلقيس فوزي سزر

Mob: 0507769511

T: 028100417

Email: bfsezer@scad.ae

Other Email: Communication@scad.ae



ص.ب 6036 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة PO Box 6036 Abu Dhabi, United Arab Emirates

T +971 (0)2 810 0000 F +971 (0)2 810 0800